

# مستجدات التقارب الاقتصادي خلال عام 2024م

مراجعة دورية على معايير التقارب الاقتصادي في الاتحاد النقدي الخليجي



المجلس النقدي الخليجي  
Gulf Monetary Council

أغسطس 2025م

مسودة أولية

الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

تم إعداد تقرير مستجدات التقارب الاقتصادي لعام 2024م تكريساً للجهود الرامية نحو تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، وتنفيذاً للمادة (4) من النظام الأساسي للمجلس النقدي والتي تنص على استكمال متطلبات الاتحاد النقدي عموماً واستيفاء معايير تقارب الأداء الاقتصادي خصوصاً. حيث نصت المادة (4) على "متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي".

وعلى هذا، فقد جاء هذا التقرير لرصد ومتابعة الالتزام بمعايير الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للتطورات المحلية خلال عام 2024م وانعكاساتها على التقارب الاقتصادي فيما بينها.

## ملخص تنفيذي:

إن من المركبات الأساسية للاتحاد النقدي ضرورة أن تستوفي الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب المالي والنقدi. وفي هذا الصدد، يسلط هذا التقرير الضوء على مدى استيفاء الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لمتطلبات التقارب الاقتصادي بالإضافة إلى الدول غير الأعضاء. ويمكن تلخيص أهم التغيرات التي طرأت على معايير الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي والدول غير الأعضاء خلال عام 2024م، كما يلي:

الجدول (1): ملخص معايير التقارب في دول مجلس التعاون خلال عام 2024م						
الامارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المعيار / الدولة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	التضخم
✓	✓	✓	✓	✓	✓	أسعار الفائدة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	التغطية النقدية
✓	✓	✓	✓	✓	✗	العجز المالي
✓	✓	✓	✓	✓	✗	الدين العام
✓	✓	✓	✓	✓	✓	أسعار الصرف

وعليه، يتضح من الجدول أعلاه بأن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي قد استوفت معايير الأداء الاقتصادي خلال عام 2024م باستثناء مملكة البحرين لاسيما مع ترکز ذلك في جانب المالية العامة.

## المحتويات

5 .....	المقدمة:.....
6 .....	معايير الأداء الاقتصادي:.....
7 .....	معيار التضخم:.....
11 .....	معيار أسعار الفائدة:.....
15 .....	معيار الاحتياطيات الرسمية:.....
17 .....	معيار العجز المالي:.....
19 .....	معيار الدين العام:.....
20 .....	معيار أسعار الصرف:.....
21 .....	السياسات الوطنية و انعكاساتها على التقارب الاقتصادي:.....

انطلاقاً من أهداف المجلس النقدي التي تنص على متابعة مدى استيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي، يقدم المجلس النقدي الخليجي تقرير «مستجدات التقارب الاقتصادي خلال عام 2024». حيث يقدم هذا التقرير مراجعة دورية على معايير الأداء الاقتصادي خلال عام 2024م، وذلك في ظل تراجع أسعار الطاقة وعودة أسعار السلع الأولية إلى المستويات المعمودة على إثر التوازن النسي في الأسواق العالمية وتحسين سلاسل التوريد الدولية. وقد جاء استكمال وضع معايير الأداء الاقتصادي وإقرارها من قبل اللجنة الفنية المشتركة في مايو 2007م، حيث تهدف هذه المعايير إلى ضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء وأن تحاكي بعضها البعض في السلوك المالي والنقدi. وتغطي هذه المعايير معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومعدلات التغطية النقدية، ونسب العجز السنوي في المالية العامة، ونسب الدين العام، وأسعار الصرف التقاطعية.

ويستعرض هذا التقرير أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء، بشكل مفصل، والدول غير الأعضاء بشكل موجز، خلال عام 2024م ضمن سياق معايير التقارب المالي والنقدi. كما يصدر هذا التقرير في ظل تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي بالتزامن مع إجراءات التشديد النقدي، ولينعكس ذلك بدوره على عدة أصعدة تشمل اتجاهات الأسعار المحلية، والتطورات النقدية انسجاماً مع المستجدات الدولية، وتراجع أسعار النفط والتي ألت بظلالها على القطاع الخارجي والأوضاع المالية.

وفي ظل التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، أظهرت المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون تراجعاً طفيفاً خلال عام 2024م مدفوعاً بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت أسعار السلع الأولية في عام 2024م مقارنة بما كانت عليه خلال العام السابق. وعلى إثر ذلك، تلاشت الضغوط التضخمية لاسيما مع انخفاض أسعار المواد الغذائية والوقود، ولينعكس هذا بدوره على معدلات التضخم على الرغم من ارتفاع تكاليف الخدمات في الأسواق المحلية. وفي المقابل، ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي، وسجلت المؤشرات الأساسية للمالية العامة تحسناً ملحوظاً في ظل بقاء أسعار النفط فوق أسعار التعادل للموازنة العامة. أما بالنسبة لأسعار الفائدة، فقد شهدت تراجعاً نسبياً خلال عام 2024م انسجاماً مع خفض التشديد النقدي تدريجياً، بينما ظلت أسعار الصرف مستقرة وثابتة.

وفي خضم تلك التطورات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، يحمل هذا التقرير في طياته دلالة واضحة على مدى التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون استناداً إلى البيانات الأولية لعام 2024م، في المقام الأول، والبيانات الفعلية للأعوام السابقة 2020-2023م. ويرجع ذلك إلى تجانس الهياكل الاقتصادية لدول المجلس، وتشابه تأثير الصدمات الخارجية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتناغم الدورات الاقتصادية فيما بينها. وعليه، تعتبر الدول الأعضاء نسيجاً اقتصادياً قادر على التعامل مع السياسات الاقتصادية الموحدة. هذا وسيعمل المجلس النقدي بدوره على إعداد ونشر تقرير مستجدات التقارب الاقتصادي بشكل دوري.

## معايير الأداء الاقتصادي:

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001م) البرنامج الزمبي لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والقاضي بتطبيق الدولار مثبّتاً مشتركاً لعملات دول المجلس قبل نهاية عام 2002م والاتفاق على معايير التقارب الاقتصادي في موعد أقصاه نهاية عام 2005م، ثم اعتمد المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005م) المعايير المبدئية للأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدi. ومن ثم استكملت اللجنة الفنية المشتركة صياغة معايير الأداء الاقتصادي في مايو 2007م حيث اعتمدت النسب المتعلقة بها والمراد تحقيقها، ومكوناتها، وكيفية حسابها والوصول إليها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006م)، وتمثل هذه المعايير فيما يلي:

الجدول (2): معايير الأداء الاقتصادي في الاتحاد النقدي

معايير التضخم *	يجب ألا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجع (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين (2%).
معايير أسعار الفائدة	يجب ألا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل ( لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين (2%).
معايير الاحتياطيات الرسمية **	يجب أن تكون احتياطيات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
معايير العجز المالي ***	يجب ألا تزيد نسبة العجز السنوي للحكومة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولار أو أكثر).
معايير الدين العام ***	يجب ألا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
معايير أسعار الصرف	تطبيق الدولار مثبّتاً مشتركاً لعملات دول المجلس.

الملاحظات: \* يحسب معيار التضخم باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ويتم توحيد منهجية الحساب.

\*\* تعريف احتياطيات السلطة النقدية وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبيعة الخامسة) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

\*\*\* تعريف الحكومة العامة ومفهوم العجز وفق دليل احصاءات المالية العامة (2001م) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ينتهد المجلس النقدي آلية محددة لتقدير معايير الأداء الاقتصادي بناء على التحليل الاقتصادي الكلي واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي، وذلك لأجل إجراء التقييم بموضوعية وبما يضمن التأكيد من تحقق التقارب المالي والنقدi على أسس مستدامة ومتينة. وإلى جانب التقارب الكمي بين المؤشرات الاقتصادية كما نصت عليه معايير التقارب، تعتمد آلية التقييم على مسار الأداء الاقتصادي واتجاهاته ضمن القطاعات الرئيسية خلال الفترة السابقة (2020-2024م)، لاسيما دراسة التطورات المحلية في الدول الأعضاء لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين العوامل المؤثرة عليها. كما تستند الآلية إلى استشراف ملامح (اتجاهات) الأداء الاقتصادي خلال العاشرين القادمين (2025-2026م)، وذلك للتأكد من استمرارية التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، تستبعد الآلية التقلبات الحادة الناجمة عن عوامل مؤقتة مثل تداعيات جائحة كوفيد-19، وفي حين تعد المعوقات التي تحول دون تحقيق التقارب الاقتصادي بصفة مستمرة أو الاحتكالات الاقتصادية عاماً هاماً في آلية التقييم لمعايير الأداء الاقتصادي. وكذلك تطرق الآلية إلى السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك نظراً لأهميتها ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدi، وبما يكفل تحقيق معايير الأداء الاقتصادي.

## معيار التضخم:

استمر تباطؤ معدلات التضخم في دول مجلس التعاون بصورة واضحة خلال عامي 2023-2024م، بعدما سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2022م وذلك على إثر تصاعد أسعار السلع الأولية بشكل كبير في أعقاب الحرب الروسية- الأوكرانية. أما خلال السنوات السابقة (2020-2021م)، فقد ظلت أسعار السلع والخدمات مكبوحة، بوجه عام، في دول مجلس التعاون كما هو مبين في الجدول أدناه. وبصفة عامة، يتراوح معدل التضخم السنوي في دول مجلس التعاون ما بين 0.6% و 2.9% خلال عام 2024م. وتشير البيانات إلى التقارب الكمي بين معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2020-2024م) فضلاً عن تشابه اتجاهات الأسعار المحلية والتغيرات في الضغوط التضخمية.

الجدول (3): معدلات التضخم (%) في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2026م						
الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	السنة / الدولة
...	3.2	-2.6	-0.4	2.1	-2.3	2020
0.6	3.1	2.3	1.7	3.4	-0.6	2021
4.8	2.5	5.0	2.5	4.0	3.6	2022
1.6	2.5	3.0	0.9	3.7	0.1	2023
1.7	1.5	1.3	0.6	2.9	0.9	2024
2.1	2.0	1.2	1.5	2.5	1.0	2025
2.0	2.0	1.4	2.0	2.2	1.5	2026

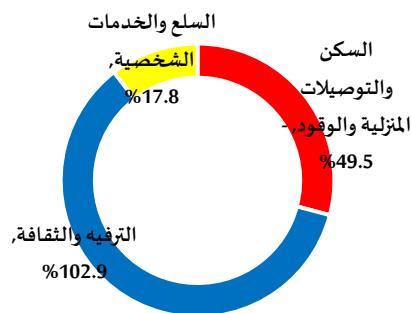
المصادر: بيانات فعلية حتى عام 2024م حسب المصادر الوطنية، وتقديرات صندوق النقد الدولي للعامين 2025-2026م حسب نشرة الأفاق الاقتصادية - أبريل 2025 (الجزء المختل)

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية في عام 2024م، فقد سجلت معدلات التضخم في الدول الأعضاء، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلكين، تراجعاً نسبياً وفقاً للتطورات المحلية، حيث سجلت دولة الكويت أعلى معدل للتضخم مقارنة بدول مجلس التعاون بنسبة 2.9% في عام 2024م مقابل 3.7% في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ الطلب المحلي وتراجع الإنفاق الاستهلاكي على خلفية تراجع أسعار النفط خلال العامين السابقين وتلاشي أثر التعافي الاقتصادي بعد الجائحة الصحية إلى جانب بعض العوامل الأخرى في جانب العرض مثل انخفاض أسعار السلع الأولية وتحسين سلاسل الإمداد العالمية. وبحسب المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين في دولة الكويت، فقد ساهم ارتفاع أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 34.1% من إجمالي التضخم لعام 2024م، وساهم ارتفاع تكاليف السكن والتوصيلات المنزلية والوقود بنسبة 12.6% من إجمالي التضخم. في حين شكل ارتفاع أسعار الملبوسات والمفروشات المنزلية حوالي 16.4% و 15.6% من إجمالي التضخم وذلك على التوالي.

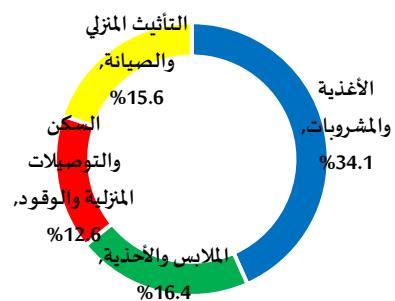
أما في دولة قطر، فقد تباطأ معدل التضخم ليصل إلى 1.3% في عام 2024م في ظل تراجع الطلب المحلي والإنفاق الاستهلاكي بعد تلاشي الأثر الاقتصادي لاستضافة بطولة كأس العالم 2022. وجاء التباطؤ مدفوعاً بشكل أساسياً بانخفاض تكاليف السكن واستقرار أسعار المواد الغذائية والأسعار التنظيمية في قطاع الاتصالات وذلك على الرغم من استمرار ارتفاع الطلب على الترفيه. وبحسب المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين في دولة قطر، ساهم ارتفاع أسعار الخدمات المرتبطة بالترفيه والثقافة بنحو 102.9% من إجمالي التضخم في عام 2024م. وكذلك ساهم ارتفاع أسعار السلع والخدمات الشخصية بما

نسبة 17.8% من إجمالي التضخم، في حين ساهم انخفاض تكاليف السكن والتوصيلات المنزلية والوقود بنحو 49.5% من إجمالي التضخم.

الشكل (2): مساهمة أبرز الدوافع التضخمية في قطر خلال عام 2024م

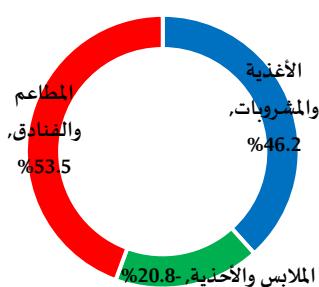


الشكل (1): مساهمة أبرز الدوافع التضخمية في الكويت خلال عام 2024م

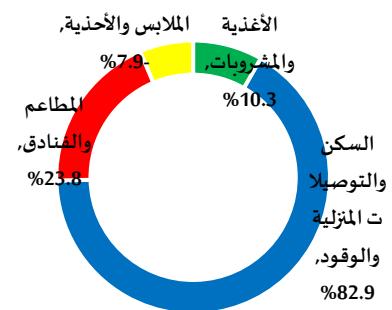


وفي المملكة العربية السعودية، سجل معدل التضخم ارتفاعاً نسبته 1.5% في عام 2024م في ظل استمرار تباطؤ أسعار السلع والخدمات بشكل تدريجي منذ الجائحة الصحية في عام 2020م. ويعزى ذلك إلى تلاشي أثر تدابير الإصلاح المالي مثل رفع ضريبة القيمة المضافة إلى جانب تراجع أسعار المواد الغذائية والوقود، بالرغم من تزايد أسعار أبرز المكونات الرئيسية وهي تكاليف السكن والتوصيلات المنزلية والوقود. وبحسب المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية، فقد ساهم ارتفاع كلاً من تكاليف السكن والتوصيلات المنزلية والوقود<sup>1</sup> إلى جانب أسعار المواد الغذائية بما نسبته 82.9% و10.3% من إجمالي التضخم وذلك على التوالي، وكذلك ساهم ارتفاع أسعار المطاعم والفنادق بما نسبته 23.8% من التضخم. وفي المقابل، ساهم انخفاض أسعار الملابس والأحذية بما نسبته 7.9% من إجمالي التضخم في عام 2024م.

الشكل (4): مساهمة أبرز الدوافع التضخمية في البحرين خلال عام 2024م



الشكل (3): مساهمة أبرز الدوافع التضخمية في السعودية خلال عام 2024م



وفي حين سجل معدل التضخم في مملكة البحرين ارتفاعاً نسبته 0.9% خلال عام 2024م، وذلك بعدما سجل ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.1% في العام السابق. وجاء ذلك كنتيجة لارتفاع أبرز المكونات الرئيسية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين في ظل تباطؤ الطلب المحلي فضلاً عن انكماس تأثير العوامل التضخمية مثل تراجع أسعار المواد الغذائية وانخفاض تكاليف السكن. كما ساهم تحسن سلاسل الإمداد العالمية في تراجع تكاليف الشحن والنقل أحد أبرز الدوافع التضخمية في الأعوام الماضية.

<sup>1</sup> أو السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بحسب التصنيف الوطني

وبحسب المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين في مملكة البحرين، فقد ساهم ارتفاع كلاً من أسعار المواد الغذائية والمشروبات إلى جانب أسعار المطاعم والفنادق بما نسبته 46.2% و53.5% من إجمالي التضخم وذلك على التوالي، بينما ساهم انخفاض أسعار المليوسات بما نسبته 20.8% من إجمالي التضخم في عام 2024.

وأما بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، سجل معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة تراجعاً ملحوظاً ليصل إلى 1.7% في عام 2024م، وذلك بعدما ظلت معدلات التضخم متدنية والضغوط التضخمية مكبوحة بشكل عام خلال الفترة السابقة (2020-2021). وجاء تراجع التضخم مدفوعاً، بشكل أساسي، بانخفاض تكاليف النقل كنتيجة لانخفاض أسعار الوقود وكذلك انخفاض أسعار المواد الغذائية. وعلى غرار ذلك، تباطأ معدل التضخم في سلطنة عمان ليسجل ارتفاعاً نسبته 0.6% في عام 2024م، في ظل بقاء الضغوط التضخمية مكبوحة خلال الفترة السابقة.

وبشكل عام، جاءت اتجاهات الأسعار المحلية في دول مجلس التعاون خلال عام 2024م متجانسة نظراً لمواجهة العوامل التضخمية ذاتها، أهمها تباطؤ أسعار الغذاء عالمياً وتكاليف السكن محلياً، فضلاً عن انكماس الضغوط التضخمية على قطاع النقل والشحن نتيجة لتراجع أسعار الوقود. وبحسب هذه البيانات، فإن جميع دول مجلس التعاون استوفت معيار التضخم في عام 2024م، حيث يشرط المعيار لا تتجاوز معدلات التضخم في الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالاتحاد النقدي ما نسبته 3.56% و3.59% على التوالي.

أما خلال الفترة السابقة (2020-2023)، فتشير البيانات أيضاً إلى تشابه اتجاهات الأسعار المحلية في دول مجلس التعاون إلى حد ما إلى جانب ذلك تشارك دول المجلس الدوافع والمحركات الأساسية للتضخم. ومن أبرز المكونات الرئيسية التي ساهمت في زيادة معدلات التضخم خلال تلك الفترة كل من أسعار الغذاء وتكاليف النقل، وذلك نتيجة تأثر دول مجلس التعاون بتقلبات سلاسل الإمداد العالمية مما ساهم في ارتفاع أسعار الأغذية والنقل إلى جانب ارتفاع تكاليف التمويل. فيما قابل ذلك، بشكل عام، تناقص تكاليف السكن في دول مجلس التعاون.

وعليه، تعد اتجاهات الأسعار المحلية في دول مجلس التعاون متشابهة والدوافع الرئيسية للتضخم مشتركة وإن اختلفت في حجمها وذلك وفقاً للتطورات المحلية إلى جانب الأوزان الترجيحية للمكونات الرئيسية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين في كل دولة. وهذا يؤكد أنه حتى في ظل التفاوت النسبي لمعدلات التضخم بين دول المجلس إلا أن التشابه في اتجاهات الأسعار المحلية والتشارك في الدوافع التضخمية لدلاله واضحة على تقارب الأداء الاقتصادي في هذا المعيار على أساس مستدام، وليس مجرد تفاعل مع متغيرات قصيرة الأجل.

وعلى صعيد التوقعات التضخمية، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي بحسب نشرة الآفاق الاقتصادية - أبريل 2025 - إلى بقاء الضغوط التضخمية مكبوحة في دول مجلس التعاون خلال العامين القادمين (2025-2026) بعدما تصاعدت نسبياً في عام 2022. وذلك كنتيجة للتوقع بارتفاع العوامل الخارجية مثل أسعار الغذاء والسلع الأولية فضلاً عن العوامل الداخلية مثل الطلب المحلي على قطاع الخدمات بما في ذلك المساكن. كما تشير التقديرات إلى استمرار معدلات التضخم في جميع دول مجلس التعاون ضمن مستويات متقاربة دون وجود تباعد أو تباين في الدوافع الرئيسية للتضخم، وعليه يتوقع أن تستمر دول مجلس التعاون في تحقيق معيار التضخم بشكل متجانس.

أما فيما يتعلق باشتراط المعيار على توحيد منهجية إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول المجلس، فإن طريقة إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول المجلس ليست موحدة بالكامل، إلا أنها تتشابه في العديد من الجوانب نظراً لاتباعها واعتمادها إلى حد كبير على الأدلة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وهذه الاختلافات المنهجية تؤكد عدم إمكانية إجراء مقارنات دقيقة بين الدول الأعضاء، وكذلك تؤدي إلى صعوبة إعداد الرقم القياسي الموحد لأسعار المستهلكين على مستوى دول المجلس. وبالتالي يعمل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتنسيق مع المراكز الإحصائية الوطنية على تحديد آلية موحدة لجمع ومعالجة بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (Harmonized CPI)، مما سيساهم بشكل كبير في تصحيح الاختلافات الموجودة في البيانات ولينعكس بدوره على تناسق البيانات واحتساب معيار التضخم.

الجدول (4): معيار التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2024 (%)								
الدول غير الأعضاء			الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي					
المعيار*	الإمارات	عمان	المعيار*	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	السنة
4.2	...	-0.4	5.0	3.2	-2.6	2.1	-2.3	2020
4.4	0.6	1.7	5.1	3.1	2.3	3.4	-0.6	2021
5.4	4.8	2.5	5.1	2.5	5.0	4.0	3.6	2022
4.3	1.6	0.9	4.6	2.5	3.0	3.7	0.1	2023
3.6	1.7	0.6	3.6	1.5	1.3	2.9	0.9	2024

المصدر: البنوك المركزية الوطنية والمراكز الإحصائية الوطنية، بيانات فعلية.  
ملاحظة: عدم احتساب معدلات التضخم السالبة (الانكماش) في معيار التقارب.

## معايير أسعار الفائدة:

تشير البيانات إلى بلوغ دورة التشديد النقدي ذروتها في عام 2023م مع تصاعد أسعار الفائدة المصرفية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال الفترة 2022-2024م، وساعد على ذلك التشديد الكمي على المستوى الدولي. وخلال مطلع دورة التشديد النقدي، توالت أسعار الفائدة الأساسية في الارتفاع بوتيرة متسرعة، وذلك في أعقاب قرار الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة الأساسية إحدى عشرة مرة على التوالي ابتداء من مارس 2022م حتى يوليو 2023م مع إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير خلال المجتمعات المتبقية في عام 2023م (سبتمبر، ونوفمبر، وديسمبر 2023م).

وبحسب إجراءات التشديد النقدي في البنوك المركزية الوطنية خلال عامي 2022-2023م، فقد قام البنك المركزي السعودي برفع نطاق معدل الفائدة لتسهيلات إعادة الشراء ليصل إلى 5.5%-6.0% بحلول نهاية عام 2023م. وكذلك قام مصرف البحرين المركزي برفع نطاق تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة ليصل إلى 6.0%-7.0% في عام 2023م. كما ارتفعت التسهيلات المصرفية اليومية لدى مصرف قطر المركزي لتصل إلى 5.75%-6.25%. أما بنك الكويت المركزي فقد رفع سعر الفائدة الأساسية، سعر الخصم، تسع مرات خلال عامي 2022-2023م ليصل إلى 4.25%. وأما بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، تدرج البنك المركزي العماني في رفع سعر تسهيلات إعادة الشراء للمصارف خلال عامي 2022-2023م ليصل إلى 6.0%. وكذلك ارتفع سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع اليومية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ليصل إلى 5.4%.

وبالنسبة لمستجدات السياسة النقدية في دول مجلس التعاون خلال عام 2024م، فقد تراجعت أسعار الفائدة الأساسية استجابة لقرار الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة الأساسية في آخر ثلاثة اجتماعات متتالية، وذلك بواقع 50 نقطة أساس في شهر سبتمبرarendanaً بانتهاء دورة التشديد النقدي، وبواقع 25 نقطة أساس في كل من شهرى نوفمبر وديسمبر. وبحلول نهاية عام 2024م، تراوح نطاق الفائدة لتسهيلات إعادة الشراء المقدمة من البنك المركزي السعودي ما بين 4.5%-5.0%. وتراوح نطاق التسهيلات المصرفية لليلة واحدة في كل من مصرف البحرين المركزي ومصرف قطر المركزي ما بين 5.0%-6.0%. على التوالي، بينما انخفض سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي بواقع 25 نقطة أساس ملحة واحدة ليصل إلى 4.6%-5.1%. وفي حين انخفض سعر تسهيلات إعادة الشراء للمصارف لدى البنك المركزي العماني إلى 5.0%. بينما انخفض سعر الفائدة على التسهيلات اليومية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى 4.4%.

ونتيجة لمستجدات السياسة النقدية في دول مجلس التعاون خلال عام 2024م، سجلت أسعار الفائدة المصرفية في الأسواق النقدية بدول مجلس التعاون تراجعاً نسبياً في عام 2024م لاسيما في الربع الأخير. حيث انخفضت أسعار الفائدة ما بين المصارف لأجل ثلاثة شهور في المملكة العربية السعودية إلى 5.52% في نهاية عام 2024م مقابل 6.32% في نهاية العام السابق، وكذلك في دولة الكويت من 4.2% في نهاية عام 2023م إلى 3.8% في نهاية عام 2024م. كما انخفضت أسعار الفائدة المصرفية في دولة قطر من 6.0% إلى 4.65%. وفي مملكة البحرين من 6.51% إلى 5.69%. وعلى غرار ذلك، انخفضت أسعار الفائدة في الدول غير الأعضاء بالاتحاد النقدي لتصل إلى 5.061% في سلطنة عمان<sup>2</sup> و4.35% في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من وجود بعض التفاوت النسبي في أسعار الفائدة المصرفية بين دول مجلس التعاون وفقاً للتطورات المحلية إلا أن جميعها تشارك في

<sup>2</sup> متوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض ما بين البنك لليلة واحدة

الاتجاه العام وتتقارب في نسب التغير مما ساهم بشكل فعال في الحفاظ على التقارب النقدي. ولعل من أبرزها، تزايد الدين العام الداخلي واللجوء إلى أسواق النقد المحلية لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع العام ولينعكس هذا بدوره على أسعار الفائدة المحلية في بعض الدول الأعضاء لاسيما مع ارتفاع مستويات الدين العام الداخلي.

وفقاً لبيانات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور بين المصارف المحلية خلال عام 2024م، فقد استوفت جميع دول مجلس التعاون المعيار، حيث يجب ألا تتجاوز أسعار الفائدة المصرفية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالاتحاد النقدي ما نسبته 7.23% و 6.89% على التوالي في عام 2024م. مع العلم، أن دول مجلس التعاون حافظت على تحقيق هذا المعيار خلال الفترة السابقة 2020-2023م. وبعد ذلك نتيجة طبيعية نظراً لتطبيق الدولار الأمريكي مثيناً مشتركاً للعملات الوطنية في دول المجلس.

الجدول (5): معيار أسعار الفائدة المصرفية في دول مجلس التعاون (%)								
الدول غير الأعضاء			الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي					العضوية
السنة	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	العيار	عمان	الإمارات	المعيار
2020	2.28	1.71	1.22	1.19	3.38	2.68	0.96	3.13
2021	1.65	1.37	0.98	0.81	3.06	2.35	0.36	2.72
2022	3.45	2.27	2.61	3.13	4.67	2.81	2.28	4.38
2023	6.51	4.11	5.79	5.93	7.28	5.57	5.15	6.94
2024	5.69	4.07	5.60	6.02	7.23	--	5.01	6.89

المصدر: البنوك المركزية الوطنية، بيانات فعلية لأسعار الفائدة ما بين المصارف لأجل ثلاثة شهور.

الملاحظات: البيانات حسب متوسط الفترة ماعدا مملكة البحرين حسب نهاية الفترة ولا تتوفر البيانات لسلطنة عمان لعام 2024م.

وعلى صعيد التوقعات النقدية، فمن المتوقع انخفاض أسعار الفائدة بشكل تدريجي خلال العامين القادمين (2025-2026م) مع تكثيف الاحتياطي الفيدرالي جهوده لإنهاء التشديد النقدي لاسيما مع تلاشي الضغوط التضخمية. ومن المتوقع أيضاً استمرار أن تحاكي سلوك أسعار الفائدة بعضها البعض في أسواق النقد المحلية في ظل سياسة سعر الصرف الثابت للعملات الوطنية إلى جانب بعض الاختلافات في الأوضاع النقدية وفقاً للتطورات المحلية.

وفي هذا الصدد، تظهر التوقعات الفصلية التي وردت في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (يونيو 2025م) انخفاض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية على أساس المتوسط الحسابي لتصل إلى 3.90% بحلول نهاية عام 2025م، بينما يتوقع أن تنخفض إلى 3.6% خلال عام 2026م. وأشارت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في محضر الاجتماع أن "التضخم لا يزال مرتفعاً نسبياً بالرغم من التباطؤ" مشددة على أن "المخاطر المرتبطة بالتضخم لا تزال تخيم بظلالها مع فرض الرسوم الجمركية والتطورات المحلية". كما وأشارت اللجنة إلى تأثير الرسوم الجمركية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وأن الآثار المرتقبة لها قد تعيق من وقوع خفض التشديد النقدي خلال الاجتماعات القادمة.

الجدول (6): نطاق أسعار الفائدة المستهدفة على الأموال الفيدرالية (%) لدى الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2020-2026 (نهاية الفترة)	
0.25-0	2020
0.25-0	2021
4.50-4.25	2022
5.50-5.25	2023
4.50-4.25	2024
3.9	2025
3.6	2026

المصادر: بيانات فعلية حتى 2024م حسب الاحتياطي الفيدرالي، وتقديرات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة للفترة (2025-2026م) حسب التوقعات الفصلية المنشورة عن اجتماع يونيو 2025 (الجزء المظلل)

وعلى الرغم من التشديد النقدي، استمرت البنوك المركزية الوطنية في متابعة التطورات النقدية عن كثب بغية تحديد الحجم الملائم من السيولة المحلية بالإضافة إلى توفير هيكل لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات المحلية لإضفاء بعض المرونة. حيث استمر البنك المركزي السعودي في إدارة مستويات السيولة من خلال عمليات السوق المفتوحة بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيز السيولة المصرفية. كما استمر البنك المركزي العماني في الاصدار الأسبوعي لأذونات الخزانة. وأعلن مصرف قطر المركزي عن مضاعفة الحد الأعلى لتسهيلات الإيداع المصرفية ابتداء من أكتوبر 2022م. ومؤخراً قام البنك المركزي الإماراتي بتحديث شامل للإطار التشغيلي للسياسة النقدية بهدف تعزيز إدارة السيولة المصرفية وضمان محاكاة التطورات النقدية الفيدرالية. كما قام مصرف البحرين المركزي بتحفيض سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع لأجل 4 أسابيع مترين وبنسبة 25 نقطة أساس دون باقي الأجل وذلك بهدف إعادة هيكلة الودائع باتجاه الودائع قصيرة الأجل من خلال تعديل هيكل الفوائد المصرفية لتصبح أكثر انسجاماً مع التطورات المحلية.

أما بالنسبة لبنك الكويت المركزي، فقد استمر في متابعة التطورات النقدية عن كثب لتحديد الحجم الملائم من السيولة المحلية وإصدار الأوراق المالية المرتبطة على ذلك علماً بزيادة سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي لم تكن بصورة مماثلة لزيادة أسعار الفائدة الفيدرالية. فمنذ تشديد الإجراءات النقدية في مارس 2022، قام بنك الكويت المركزي بزيادة سعر الخصم 9 مرات متتالية أو ما يعادل 275 نقطة أساس وذلك من خلال 6 مرات متتالية بنسبة 25 نقطة أساس ثم مترين متتاليتين بنسبة 50 نقطة أساس وتلتها زيادة أخرى بنسبة 25 نقطة أساس. ومع بدء الفيدرالي لتحفيض التشديد النقدي من خلال خفض أسعار الفائدة ثلاثة مرات متتالية بواقع 100 نقطة أساس، انخفض سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي بواقع 25 نقطة أساس مليرة واحدة. ويسعى بنك الكويت المركزي إلى توفير هيكل مناسب لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات المحلية وبما يضفي المرونة لتحفيض من توجهات الفيدرالية النقدية وانعكاساتها السلبية على التطورات المحلية.

وخلالاً لباقي البنوك المركزية الوطنية، دائماً ما يعقد البنك المركزي الكويتي اجتماع لجنة السياسة النقدية قبل انعقاد اجتماع اللجنة الفيدرالية ويتم اتخاذ القرارات النقدية بناء على عدد من التطورات المحلية والعالمية من أبرزها توجهات الفيدرالي النقدية، بينما تصدر قرارات السياسة النقدية في البنوك المركزية الوطنية بعد اجتماع اللجنة الفيدرالية ويتم اصدار القرارات فيها كاستجابة فورية لما يصدر عن اللجنة الفيدرالية من قرارات نقدية وبدرجات متقاربة.

ويقتضي ارتباط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي ضرورة افتقاء أثر أسعار الفائدة الفيدرالية، بدرجات متقاربة، حتى لا تتسع الفوارق بين أسعار الفائدة المصرفية في الولايات المتحدة وأسواق النقد المحلية، والتي قد تؤثر في الحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي والحفاظ على قيمتها كما في دول مجلس التعاون.

وفي تطور آخر على صعيد أسواق النقد الأجنبية، شرعت عدد من البنوك المركزية في مراجعة معدلات أسعار الفائدة المصرفية مثل "LIBOR" في لندن وغيرها من أسعار الفائدة المرجعية، حيث تعد في الوقت الحاضر من الاولوية الضرورية للعديد من الجهات الرقابية والبنوك المركزية. ومنذ منتصف عام 2023م، أوقفت هيئة مراقبة السلوكيات المالية البريطانية "FCA" التي تنظم سعر الفائدة ما بين المصارف في لندن إلزامية استخدام معدلات أسعار الفائدة وفق "LIBOR" مع التحول عنها بشكل نهائي وفقاً لمختلف الأجال.

كما قام المجلس الاحتياطي الفدرالي وغيره من الجهات الرقابية باتخاذ تدابير وإجراءات مماثلة نحو استبعاد أسعار الفائدة المرجعية والتحول وفقاً لجدول زمني محدد. وقد تؤدي هذه الإصلاحات الجوهرية في أسعار الفائدة المصرفية إلى تغييرات على القواعد والأنظمة أو المنهجيات المستخدمة في حساب المعدلات القياسية، وفرض قيود على استخدامها كمعدلات مرجعية. مع العلم، حتى إذا ما استمر العمل ببعض المعدلات القياسية لأسعار الفائدة فإنها لم تعد تعكس التطورات النقدية وبما ينسجم مع العوامل الاقتصادية المؤثرة عليها. وهو ما يستدعي ضرورة مراجعة أسعار الفائدة المصرفية أو ما يسمى "IBORs" في دول مجلس التعاون سواءً بغرض توحيد القواعد والمنهجيات المستخدمة في حساب معدلات الفائدة المرجعية من أجل احتساب المعيار بموضوعية وبشكل إحصائي دقيق أو بغرض جعلها أكثر انسجاماً مع تطورات السوق المحلية في الأسواق المحلية وتماشياً في الوقت ذاته مع التطورات الرقابية في مختلف أسواق النقد المحلية والأجنبية. ومؤخراً قام بنك الكويت المركزي بمراجعة وتحديث آلية احتساب المؤشر المرجعي لأسعار الفائدة، بينما قام البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات المركزي سابقاً بمراجعة منهجية أسعار الفائدة المصرفية.

## معايير الاحتياطيات الرسمية:

تشير البيانات الأولية لعام 2024م إلى أن التبادلات التجارية مع القطاع الخارجي أسفرت عن حدوث فائض في الميزان التجاري خصوصاً وميزان المدفوعات عموماً. وقد انعكس ذلك على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية خلال عام 2024م، حيث بلغ 437.2 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية وهو ما يعادل نحو 24.4 شهرًا من الواردات السلعية لعام 2024م، وكذلك بلغ 53.9 و 44.6 مليار دولار أمريكي في دولة قطر والكويت على التوالي، وهو ما يعادل أيضاً نحو 19.8 و 16.0 شهرًا من الواردات السلعية. في حين بلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية نحو 4.6 مليار دولار أمريكي في مملكة البحرين، وهو ما يكفي لتغطية نحو 4.0 أشهر من الواردات السلعية لعام 2024م. وأما بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد بلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية في عام 2024م، مقاساً بعدها، نحو 7.8 أشهر في الإمارات العربية المتحدة و 5.7 أشهر في سلطنة عمان.

كما تشير البيانات للفترة (2020-2024م) إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية تكفي لتغطية الواردات السلعية في دول مجلس التعاون لمدة لا تقل عن أربعة أشهر. ويعزى ذلك، بشكل عام، إلى زيادة إجمالي الأصول الاحتياطية في دول مجلس التعاون بصورة أكبر من زيادة الواردات السلعية كنتيجة لفائض الميزان التجاري. وتعكس البيانات أيضاً ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة السابقة (2020-2024م) على وضع ميزان المدفوعات وترافق الأصول الاحتياطية، حيث تعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتحصيلات النقد الأجنبي في القطاع الخارجي.

وينص معيار التغطية النقدية على أن تكون احتياطيات السلطة النقدية كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر. ويتبين من الجدول (7) تجاوز معدل التغطية النقدية للواردات السلعية في دول مجلس التعاون عموماً مدة أربعة أشهر، وبالتالي قد استوفت جميعها المعايير خلال عام 2024م. كما استمرت دول المجلس في تحقيق المعايير خلال الفترة السابقة 2020-2023م، كما هو مبين أيضاً في الجدول (7). أما بالنسبة لمملكة البحرين، فقد تختلف عن تحقيق المعايير بشكل بارز في عام 2020م وذلك نظراً للتداعيات الاقتصادية للجائحة والتي أثرت بظلالها على القطاع الخارجي لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته. وعلى الرغم من ذلك، فقد تحسن معدل تغطية احتياطيات النقد الأجنبي في مملكة البحرين بالمقارنة مع عام 2020.

الجدول (7): احتياطيات النقد الأجنبي بحسب الواردات السلعية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2024م (عدد الشهور)

السنة / الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
2020	2.3	23.5	7.1	20.1	43.2	6.0
2021	4.5	19.5	8.4	18.8	39.1	6.4
2022	3.9	20.4	6.1	16.9	31.4	5.6
2023	4.2	17.3	6.0	21.0	27.3	6.7
2024	3.9	16.0	5.7	19.8	24.4	7.8

المصادر: البنوك المركزية الوطنية، بيانات فعلية باستثناء تقديرات صندوق النقد الدولي للإمارات وعمان لعام 2024م.

الملاحظات: الواردات السلعية في مملكة البحرين لا تشمل الواردات النفطية، واللون الأحمر يدل على عدم استيفاء شرط المعيار.

وعلى صعيد التوقعات الاقتصادية للقطاع الخارجي، تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى تراجع فائض الميزان التجاري في دول مجلس التعاون خلال العامين القادمين 2025-2026م، وذلك جراء التوقع بانخفاض أسعار النفط حسب العقود الآجلة في الأسواق العالمية، والتي تحدد سعر التسوية لخام برنت في عامي 2025-2026م بنحو 67.7 دولار أمريكي و 63.3 دولار أمريكي على التوالي، بالمقارنة مع 79.9 دولار أمريكي لعام 2024م.

وهو ما سينعكس بدوره على احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، فإن جميع الدول الأعضاء، باستثناء مملكة البحرين، تتمتع بمستويات عالية من الاحتياطيات الأجنبية تكفي لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة أربعة أشهر أو أكثر حتى في ظل تراجع أسعار النفط على المدى القريب والمتوسط.

الجدول (8): الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2026م (%)						
الامارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	السنة / الدولة
5.9	-3.3	-2.1	-16.5	4.4	-9.1	2020
11.4	4.1	14.6	-5.5	25.2	6.4	2021
13.0	12.1	26.4	4.0	34.3	14.7	2022
10.5	2.9	16.8	2.5	31.1	5.8	2023
8.9	-0.5	17.4	2.4	29.1	4.8	2024
6.6	-4.0	10.8	-1.5	22.7	3.3	2025
6.4	-4.3	10.3	-2.5	19.3	1.7	2026

المصادر: بيانات فعلية حتى عام 2024م حسب البنك المركزي الوطني، وتقديرات صندوق النقد الدولي للعامين 2025-2026م حسب نشرة الآفاق الاقتصادية - أبريل 2025 (الجزء المظلل)

أما فيما يتعلق باشتراط المعيار على العمل وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة أو النسخ الحديثة) الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن البنك المركزي تعتمد بشكل أساسى على دليل صندوق النقد الدولي في جمع وإعداد إحصاءات القطاع الخارجى. وبحسب الدليل، تكون الأصول الاحتياطية من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية بحيث تكون رهن استخدامها. وتتضمن فئة الأصول الاحتياطية كل من الذهب، وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى الصندوق، وأصول النقد الأجنبي (العملات والودائع والأوراق المالية الأجنبية). كما يتضح وجود بعض الاختلافات بين دول المجلس وبالتالي عدم إمكانية إجراء المقارنات الإحصائية بشكل دقيق، وتكمّن هذه الاختلافات في عدم ادراج بعض الدول لجميع الأصول الخارجية الواردة في الدليل نظراً للترتيبات الإدارية المختلفة والمتبعة في كل دولة، كما أنها تختلف في طريقة تقييم بعض الأصول الخارجية.

## معيار العجز المالي:

في ظل الانخفاض النسبي للإيرادات النفطية، تراجع الوضع المالي نسبياً في جميع دول مجلس التعاون خلال العامين السابقين 2023-2024م. وفي هذا الصدد، تشير البيانات الأولية، كما هو مبين في الجدول أدناه، إلى ارتفاع العجز المالي في مملكة البحرين ليصل إلى ما نسبته 8.5% من الناتج المحلي في عام 2023م، ثم الارتفاع إلى ما نسبته 10.7% في عام 2024م، وذلك مقابل 5.1% في عام 2022م. فيما تحول الوضع المالي في المملكة العربية السعودية ليسجل عجزاً مالياً نسبته 1.8% و2.5% من الناتج المحلي في عامي 2023-2024م على التوالي، مقابل فائض مالي نسبته 2.2% في عام 2022م. كما انخفض الفائض المالي في سلطنة عمان ليصل إلى ما نسبته 6.3% في عام 2024م، مقابل 10.5% في عام 2022م. في حين انخفض الفائض المالي في كل من دولة الكويت وقطر ليصل إلى ما نسبته 21.6% و0.7% على التوالي في عام 2024م، وكذلك في الإمارات العربية المتحدة ليصل إلى 4.7%.

تجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية، ماعدا المملكة العربية السعودية، هي تقديرات صندوق النقد الدولي حسب نشرة الأفاق الاقتصادية - أبريل 2025م. في حين أن المصادر الرسمية في دول مجلس التعاون - ماعدا المملكة العربية السعودية - تقتصر على إعداد ونشر بيانات مالية على مستوى حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية العامة، ولا تتضمن حسابات المؤسسات الحكومية المستقلة بالإضافة إلى نظام التأمين الاجتماعي أو فيما يعرف بالحسابات الموحدة للحكومة المركزية. ووفقاً لمتطلبات المعيار، فقد تم الاعتماد على تقديرات صندوق النقد الدولي الذي يقوم بإعداد البيانات المالية الموحدة للحكومة المركزية ونشرها بشكل دوري.

أما بالنسبة لمعيار العجز المالي، فإنه يجب ألا تزيد نسبة العجز في المالية العامة ما نسبته 3% من الناتج المحلي الإجمالي طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولاراً أو أكثر. وبحسب البيانات المالية لعام 2024م، فقد استوفت جميع دول مجلس التعاون - باستثناء مملكة البحرين - المعيار المالي في عام 2024م. وجدير باللاحظة، أن كل من دولة الكويت وقطر والإمارات استمرت في تحقيق المعيار خلال الفترة السابقة 2020-2023م، وكذلك السعودية وعمان باستثناء عام 2020م. في حين استمرت مملكة البحرين في عدم استيفاء المعيار خلال الفترة 2020-2024م علمًا بأن السلطات الوطنية تتطلع حالياً بتنفيذ ومتابعة حزمة من تدابير وإجراءات الإصلاح المالي وذلك سعياً نحو تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

الجدول (9): الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2026م (%)\*

السنة / الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
2020	-17.3	-1.9	-15.7	-2.1	-10.2	-2.4
2021	-10.6	8.3	-3.2	0.2	-2.0	4.0
2022	-5.1	28.2	10.5	10.2	2.2	9.8
2023	-8.5	26.3	6.9	5.4	-1.8	5.8
2024	-10.7	21.6	6.3	0.7	-2.5	4.7
2025	-10.4	23.6	1.2	0.0	-4.9	2.9
2026	-11.1	23.0	1.1	1.1	-4.9	2.9

المصادر: بيانات فعلية للمملكة العربية السعودية حتى عام 2024م حسب وزارة المالية، وتقديرات صندوق النقد الدولي

ليaci دول المجلس. وتوقعات المالية لعامي 2025-2026م حسب نشرة الأفاق الاقتصادية - أبريل 2025 (الجزء المظلل)

الملاحظات: \* البيانات المالية الموحدة على مستوى الحكومة العامة، واللون الأحمر يدل على عدم استيفاء شرط المعيار.

وعلى الرغم من التفاوت النسبي في تحقيق معيار العجز المالي، إلا أن دول مجلس التعاون تتشابه في تطورات الأوضاع المالية والهيكل الاقتصادي للمالية العامة. كما تشارك دول المجلس مصادر الإيرادات العامة وإن تفاوتت في درجة اعتمادها على الموارد النفطية. ولهذا، نجد أن السلطات الوطنية في الدول الأعضاء قد قامت بجهود متجانسة تقرباً في مواجهة العجز المالي وذلك من خلال تدابير الإصلاح المالي. وهذا يؤكد أنه حتى في ظل التفاوت النسبي بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق المعيار، تبقى توجهات المالية العامة في دول الأعضاء متشابهة وتواجه التحديات المالية ذاتها، وهو ما يعد نتيجة طبيعية نظراً للتجانس الاقتصادي في دول مجلس التعاون.

وعلى صعيد التوقعات المالية، يتوقع صندوق النقد الدولي أيضاً استمرار تراجع الأوضاع المالية في جميع دول مجلس التعاون ما عدا دولة الكويت خلال العامين القادمين (2025-2026م) وذلك جراء التوقع بانخفاض أسعار النفط في الفترة ذاتها كما ورد في نشرة الأفاق الاقتصادي - أبريل 2025م. ومن جهة أخرى، يعزى عدم تفاقم الأوضاع المالية إلى إجراءات الإصلاح المالي التي اتخذتها السلطات الوطنية لضبط وترشيد الإنفاق العام، علماً بأن تقديرات صندوق النقد الدولي مبنية على أساس 67.7 و63.3 دولار أمريكي لأسعار النفط لعامي (2025-2026م) بالمقارنة مع 79.9 دولار أمريكي في العام السابق. كما لا يزال سعر النفط المحدد الرئيس في الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون، وتشير أسعار العقود الآجلة في أسواق السلع الأولية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط ليبلغ 65 دولار أمريكي للبرميل في عامي 2025-2026م. وعليه، يتوقع أن تستوفي أغلب دول مجلس التعاون معيار العجز المالي خلال العامين القادمين باستثناء مملكة البحرين وبدرجة أقل المملكة العربية السعودية، في ظل استمرار تحقيق فوائض مالية.

أما فيما يتعلق باشتراط المعيار على ضرورة احتساب العجز المالي بناء على الحسابات الموحدة للحكومة العامة إلى جانب الاعتماد على دليل احصاءات المالية العامة (2001م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهو ما يساهم في تسهيل إجراء المقارنات الإحصائية، فإن البيانات المالية العامة حسب المصادر الوطنية تقتصر على حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية العامة للدولة مما يستثنى كل من نظام التأمين الاجتماعي وموازنات الوحدات الحكومية المستقلة. وبحسب الدليل، تشمل الحكومة المركزية جميع الأجهزة والمنشآت الحكومية التي تدرج ميزانياتها ضمن الموازنة العامة للدولة. بينما الحكومة العامة تشمل، بالإضافة إلى الحكومة المركزية، المؤسسات العامة المستقلة في ميزانياتها، كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الإمارات أو الولايات التي تتكون منها الدولة (في حال وجودها). وتشير نتائج المسوحات الإحصائية التي قام بها صندوق النقد الدولي ضمن مبادرة النظام العام لنشر البيانات (GDDS) إلى الاختلافات المنهجية بين المصادر الوطنية من حيث نطاق التغطية والتصنيفات الإحصائية والقواعد المحاسبية للتقييم وتسجيل المعاملات المالية.

## معيار الدين العام:

شهد الدين العام، بشكل عام، تراجعاً ملحوظاً في دول مجلس التعاون خلال الفترة السابقة 2020-2024م، وذلك نظراً لاستمرار تحسن الأوضاع المالية جراء ارتفاع الإيرادات النفطية، وما ترتب عليه من تناقص الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة في أغلب دول المجلس. كما ذكر سابقاً، إن المصادر الرسمية في الدول الأعضاء - ما عدا المملكة العربية السعودية - تقتصر على إعداد ونشر بيانات مالية حول حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة العامة، غير أن صندوق النقد الدولي يقوم بإعداد التقديرات لبيانات المالية الموحدة للحكومة المركزية ونشرها بشكل دوري.

وفي هذا الصدد، تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي حول المديونية العامة للحكومات المركزية، الجدول أدناه، إلى انخفاض الدين العام وكذلك تراجع نسبته إلى الناتج المحلي، حيث تراجع الدين العام في سلطنة عمان ليصل إلى ما نسبته 35.5% في عام 2024م، مقابل 68.0% في عام 2020م، وعلى غرار ذلك في المملكة العربية السعودية ليصل إلى 26.2% في عام 2024م، مقابل 29.6% في عام 2020م. وفي الإمارات العربية المتحدة بنحو 31.2% في عام 2024م، مقارنة بما نسبته 40.4% في عام 2020م.

كما استمر تراجع الدين العام في دولة الكويت خلال الفترة السابقة 2021-2024م ليصل إلى ما نسبته 3.0% في عام 2024م، مقابل 10.2% في عام 2020م، وذلك نظراً إلى بلوغ الدين العام لسقف الاقتراض في ظل عدم إقرار الصيغة الجديدة لقانون الدين العام واللجوء إلى الحساب الاحتياطي العام لتمويل العجز المالي. أما في مملكة البحرين، فقد ارتفع الدين العام ليصل إلى 133.5% في عام 2024م وهو أعلى نسبة للدين العام، مقابل 123.0% في عام 2023م، ويرجع ذلك إلى تزايد الاحتياجات التمويلية لموازنة العامة. وبحسب البيانات لعام 2024م، فقد استوفت دول مجلس التعاون باستثناء مملكة البحرين معيار الدين العام، حيث نص المعيار على لا يتجاوز الدين العام ما نسبته 70% من الناتج المحلي على مستوى الحكومة العامة.

وعلى صعيد التوقعات المالية، فمن المتوقع استقرار نسبة الدين العام خلال العامين القادمين (2025-2026م) في جميع دول مجلس التعاون ما عدا مملكة البحرين، وذلك في ظل اتساع المساحة المالية. وعليه يتوقع أن تستمر دول مجلس التعاون - ما عدا مملكة البحرين - في تحقيق معيار الدين العام بعدم تجاوز ما نسبته 70% حتى في ظل تراجع أسعار النفط على المدى المتوسط.

الجدول (10): الدين العام كنسبة من الناتج المحلي في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2026م (%)

السنوات / الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
2020	125.7	10.2	67.9	72.7	29.6	40.4
2021	122.3	7.2	61.9	58.2	25.5	35.7
2022	111.6	2.9	41.7	41.9	21.3	31.5
2023	123.0	3.2	37.5	42.8	23.0	31.9
2024	133.5	3.0	35.5	41.3	26.2	31.2
2025	141.4	7.4	35.4	40.5	34.8	32.8
2026	147.0	10.8	33.9	39.3	38.5	32.6

المصادر: بيانات فعلية للمملكة العربية السعودية حتى عام 2024م حسب وزارة المالية، وتقديرات صندوق النقد الدولي

لباقي دول المجلس. وتوقعات المالية لعامي 2025-2026م حسب نشرة الأفاق الاقتصادية - أبريل 2025 (الجزء المظلل)

الملاحظات: \* البيانات المالية الموحدة على مستوى الحكومة العامة، واللون الأحمر يدل على عدم استيفاء شرط المعيار.

## معايير أسعار الصرف:

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001م) تطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول مجلس التعاون. وبنهاية عام 2002م، أتمت دول المجلس ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالثبات المشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقاً لقرار المجلس الأعلى. غير أن دولة الكويت عدلت عن هذا الربط في مايو 2007م واستبدلت به بالارتباط بسلة خاصة من العملات الأجنبية. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أسعار الصرف لجميع العملات الوطنية، بما فيه الدينار الكويتي، مستقرة مقابل الدولار الأمريكي.

كما واصلت البنوك المركزية الوطنية سياستها النقدية الرامية إلى الحفاظ على سعر الصرف الثابت. حيث يعد الدولار الأمريكي بشكل فعلي ركيزة سعر الصرف لجميع العملات الوطنية، باستثناء الدينار الكويتي الذي يرتكز سعر صرفه على سلة من العملات الأجنبية وبأوزان تفضيلية مشتقة من المعاملات الخارجية. وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز الاستقرار النقدي بين دول مجلس التعاون، وذلك كنتيجة لأداء السياسة النقدية مماثلة في اتباع إجراءات الاحتياطي الفيدرالي، بدرجات متقاربة، وهو ما أفضى بدوره إلى حافظ العملات الوطنية على قيمتها أمام الدولار الأمريكي دون تغير خلال السنوات السابقة فضلاً عن الاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية للعملات الوطنية لدول مجلس التعاون.

وفي عام 2024م، ظل سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي ثابتاً ومستقراً، حيث بلغ سعر صرف الريال السعودي 3.75 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك بلغ سعر صرف الريال القطري 3.64 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي، وهما نفس أسعار الصرف في السنوات السابقة. وكذلك ظل سعر صرف الدينار البحريني ثابتاً عند 0.376 دينار بحريني مقابل الدولار الأمريكي. كما حافظت كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان خلال العام 2023م على ربط عملاتها الوطنية مع الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت بلغ 3.6725 درهم إماراتي و 0.3845 ريال عماني.

في حين شهد متوسط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي تذبذباً طفيفاً خلال عام 2024م نسبته 0.2% ليبلغ 0.3067 دينار كويتي، مقابل 0.3072 دينار كويتي في العام السابق. ومن جهة أخرى، تظهر بيانات أسعار الصرف في أسواق النقد الفورية بمدينة نيويورك استقرار وثبات قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي على مدار العام (2024م).

الجدول (11): أسعار صرف العملات الوطنية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020-2024م (مقابل 1 دولار أمريكي)						
الامارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	السنة / الدولة
3.6725	3.75	3.64	0.3845	0.3063	0.376	2020
3.6725	3.75	3.64	0.3845	0.3016	0.376	2021
3.6725	3.75	3.64	0.3845	0.3063	0.376	2022
3.6725	3.75	3.64	0.3845	0.3072	0.376	2023
3.6725	3.75	3.64	0.3845	0.3067	0.376	2024

المصدر: البنوك المركزية الوطنية، بيانات فعلية.

ويشترط المعيار على سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وقد استوفت دول المجلس باستثناء دولة الكويت المعيار في عام 2024م. وعلى الرغم من عدم ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي، بشكل مباشر، إلا أن سعر الصرف ظل ثابتاً نسبياً ومستقراً مقابل الدولار الأمريكي بما يضمن الوصول للغاية المراد تحقيقها من استقرار وتقرب أسعار الصرف التقاطعية للعملات الوطنية.

## السياسات الوطنية وانعكاساتها على التقارب الاقتصادي:

إن ضمان تحقيق التقارب المالي والنقدi بين الدول الأعضاء، يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء عموماً، والسياسات المالية والنقدية خصوصاً، وذلك بما يساهم بشكل إيجابي في الوفاء بمتطلبات الاتحاد النقدي. وكذلك يتطلب اتخاذ الإجراءات التي تضمن عدم تباعد توجهات السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون في ظل الاستراتيجيات الوطنية للتحول والتنوع الاقتصادي.

وفي هذا السياق، شرعت دول مجلس التعاون في تبني استراتيجيات وطنية للتحول والتنوع الاقتصادي، ومن بين أبرزها الرؤية الاقتصادية 2030م في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي، وكذلك الرؤية الوطنية 2035م و2040م في دولة قطر والكويت وسلطنة عمان على التوالي. وبصفة أساسية، أخذت دول مجلس التعاون على عاتقها أن تعمل على الحد من الاعتماد على الموارد النفطية في كافة القطاعات الرئيسية، بحيث تنخفض مساهمته تدريجياً في الناتج المحلي والصادرات الخارجية وفي تمويل الموازنة العامة، وذلك مقابل رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية العامة وإيرادات التصدير بما يعوض تقليص الاعتماد على النفط ومشتقاته، وإنجلاً، تعد مصادر الاستراتيجيات الوطنية متقاربة بين دول مجلس التعاون، بينما تختلف في وضع الأولويات التي تناسب احتياجاتها وقدراتها، وكذلك وضع الإجراءات وألية التنفيذ وفقاً لبرامج زمنية محددة. وهو ما يستبعد بدوره احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول مجلس نتائج للتطورات المحلية المرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية على المدى المتوسط والبعيد، لاسيما في ظل تماثل الأهداف المنشودة وتوافق التوجهات الاقتصادية ضمن إطار زمني متقارب.

كما لاتزال الاستراتيجيات الوطنية في طور التنفيذ والإنجاز، وقد قطعت دول مجلس التعاون شوطاً مهماً نحو تحقيق الأهداف المنشودة، بما في ذلك التقدم المحرز في تنوع الإيرادات العامة والبرامج الموجهة لدعم القطاعات الخدمية إلى جانب ظهور مؤشرات التنمية المتوازنة، وتنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية لتلبية المتطلبات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، فإن التفاوت النسبي في التنفيذ والإنجاز بين دول مجلس التعاون قد ينطوي على احتمالات التباعد الاقتصادي بشكل تدريجي فيما بينها على المدى المتوسط والبعيد. وهو ما يستدعي تكثيف الجهود المبذولة لمواكبة الدول الرائدة في التحول الاقتصادي مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بما يكفل استمرار التجانس الاقتصادي بين دول مجلس التعاون.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، واصلت السياسات المالية في دول مجلس التعاون خلال عام 2024م نفس الاتجاهات السابقة للأعوام الماضية، حيث ظلت محايدة في الدول الأعضاء التي تتمتع بالتوازن المالي، بينما استمر التصحيح المالي والاتجاه التقشف في الدول الأعضاء التي تعاني من بعض الاختلالات المالية. وكذلك يتوقع أن تستمر السياسات المالية الوطنية على ذلك النحو في العامين القادمين (2025-2026م). وقد ساهمت توجهات السياسات المالية بشكل فعال في تحقيق التقارب المالي بين الدول الأعضاء نتيجة تصحيح بعض الاختلالات المالية وتعزيز الانضباط المالي كما هو مبين أعلاه في الجزء المتعلق بالمعايير المالية.

وفي جانب السياسات النقدية، ساهم نظام سعر الصرف الثابت والارتکاز بصورة مشتركة على الدولار الأمريكي في الحفاظ على التقارب النقدي بين دول مجلس التعاون، كما هو أيضاً مبين أعلاه في الجزء المتعلق بمعايير النقدية.